نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت

خالد الخالد:

نسعى لإنهاء صيام البورصة في رمضان

يسعى نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت خالد الخالد منذ توليه هو وفريق العمل مسؤولية إدارة البورصة الكويتية، إلى تطويرها من خلال رؤية سليمة تعكس تطلعات القطاع الخاص الكويتي والمستثمرين، فضلا عن وضع أقدم سوق بالمنطقة على الطريق الصحيح ليكون سوقا اقليميا رائدا بغضون عام 2020. وقال الخالد في حوار خاص لـ «الأنباء» إن شركة بورصة الكويت تبذل مساعي حثيثة لإعادة الزخم إلى البورصة الكويتية من خلال استحداث أدوات ومنتجات مالية جديدة مثل صناديق مؤشرات التداول بالسندات والصكوك، بالإضافة إلى عقود المشتقات التي ستكون وفق المعايير الدولية. معربا عن أمله في أن تمثل إضافة للسوق وتزيد من حجم السيولة المتداولة. وأضاف الخالد نحن بصدد إطلاق صانع السوق في نوفمبر المقبل، لافتا إلى أن الفترة الحالية تشهد وضع قواعد وشروط الحد الأدنى للسيولة المتداولة على السهم كي يكون لها صانع سوق. ولفت إلى أن فريق شركة بورصة الكويت للأوراق المالية يعمل بشكل وثيق مع مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بهدف تطوير السوق وجعله أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب والارتقاء للأسواق الناشئة، إضافة إلى خصخصة البورصة الكويتية. وفيما يلي التفاصيل:

شريف حمدي

هدفنا أن يصبح سوق المال الكويتي سوقاً إقليمياً رائداً مع حلول عام 2020

برأيكم لماذا تصوم البورصة الكويتية في رمضان؟ وهل من سبل لتحفيزها عن طريق إدارتكم الجديدة؟

● عادة ما تشهد البورصة هدوءا نسبيا في شهر رمضان أكثر من باقي أشهر العام، نظرا للطبيعة الخاصة بهذا الشهر الفضيل الذي يركز فيه أهل الكويت على التفرغ أكثر للعبادة، كما أن البورصة تعاني منذ فترة من غياب المحفزات المشجعة على ضخ السيولة، ونحن كشركة بورصة الكويت لدينا تصورات عدة لتحفيز النشاط في سوق الكويت المالي سواء في رمضان أو باقي أشهر العام، ونسعى كشركة لإعادة الزخم إلى البورصة الكويتية من خلال استحداث أدوات ومنتجات مالية جديدة مثل صناديق مؤشرات التداول بالسندات والصكوك، بالإضافة إلى عقود المشتقات التي ستكون وفق المعايير الدولية، ونأمل أن تمثل إضافة للسوق وتزيد من حجم السيولة المتداولة، كما أننا بصدد إطلاق صانع السوق في نوفمبر المقبل، حيث تشهد الفترة الحالية وضع قواعد وشروط الحد الأدنى للسيولة المتداولة على السهم كي يكون لها صانع سوق.

خدمات ومنتجات أكثر تنوعاً وتجدداً في انتظار سوق المال الكويتي

ما مدى جاهزيتكم لطرح هذه الأدوات الجديدة؟

● نتواصل حاليا مع شركة «ناسداك» لتحديد المتطلبات والمدة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الأدوات، فضلا عن تحديد التكلفة وغيرها من الأمور الفنية اللازمة قبل طرح هذه الأدوات.

وماذا عن الرؤية المستقبلة للشركة بعد تولي إدارة البورصة الكويتية؟

● تعمل الشركة من خلال رؤية سليمة تعكس تطلعات القطاع الخاص الكويتي والمستثمرين في الكويت والمنطقة، وتتعلق هذه الرؤية بتطوير السوق ليصبح سوقا ماليا قويا يتمتع بالسيولة والمصداقية، وقادرا على إتاحة فرص الوصول الى رأس المال أمام المصدرين، وفرص العوائد المتنوعة أمام المستثمرين، وهدفنا أن يصبح سوق الكويت للأوراق المالية سوقا اقليميا رائدا بحلول عام 2020.

حدثنا عن التنسيق مع هيئة أسواق المال في إطار تحقيق هذه الاستراتيجية؟

● يعمل فريق شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بشكل وثيق مع مجلس مفوضي هيئة أسواق المال، بهدف تحقيق ما نصبو إليه من تطوير السوق وجعله أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب والارتقاء للأسواق الناشئة، إضافة إلى خصخصة البورصة الكويتية.

وأود الإشارة في هذا السياق إلى أن خصخصة البورصة والإجراءات التي يقوم بها مجلس إدارة شركة بورصة الكويت تأتي كإحدى أهم الركائز الأساسية والخطوات التي تتخذ برعاية وإشراف مباشرين من هيئة أسواق المال لتحقيق النقلة النوعية المطلوبة في سوق الكويت للأوراق المالية خصوصا بعد صدور قانون 7 لسنة 2010 وتعديلاته الأخيرة.

مع ذكر خصخصة سوق الكويت المالي.. كيف تنظرون إلى حجم المسؤولية الملقاة على عاتقكم للوصول ببورصة الكويت إلى بر الأمان في ملف الخصخصة؟

● نحن نقدر صعوبة المرحلة كون هذه الخصخصة ستكون من نوع خاص، فهي أول عملية خصخصة في المنطقة لسوق مالي سنسبق بها الآخرين، لذا لابد أن تتسم بالدقة الكاملة، ولن يكون فيها أي نسبة للخطأ كما أكد رئيس مجلس المفوضين الدكتور نايف الحجرف مرارا وتكرارا.

نقدر صعوبة مرحلة خصخصة البورصة كونها أول عملية من نوعها في المنطقة

وماذا عن تهيئة البنية التحتية للبورصة؟

● نسعى منذ تولي مسؤولية إدارة مرفق السوق إلى إعادة تأهيل البنية التحتية من خلال ترتيب مرفق السوق تكنولوجيا وفنيا، فضلا عن إعادة تنظيم هيكل السوق ليكون قادرا على تلبية متطلبات المرحلة المقبلة والتي ستشهد نقلة نوعية كبيرة.

هل من جديد في موضوع مبنى السوق؟

● نسعى إلى تأجير مبنى السوق من وزارة المالية، ونتواصل مع أملاك الدولة بهدف الوصول إلى اتفاق من أجل التعاقد على تأجير المبنى الحالي للسوق، ونأمل إتمام هذا التعاقد في أقرب وقت.

ذكرتم أن هناك مساعي للارتقاء ببورصة الكويت للأسواق الناشئة.. ما خطتكم لترقية بورصة الكويت إلى مؤشر «MSCI» للأسواق الناشئة؟

● نعمل خلال الفترة الحالية على جذب الاستثمار المؤسسي الإقليمي وزيادة الاستثمار الأجنبي بالبورصة للوصول إلى مرتبة الأسواق الناشئة وعودة الثقة إلى سوق الكويت للأوراق المالية مرة أخرى، فالسوق الكويتي يملك فرصا واعدة، كما ينصب اهتمام شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بشكل أساسي على تحويل البورصة الى سوق مالي متطور عبر تحسين مستويات السيولة والدقة في السوق، وتوفير فرص تنويع العوائد خلال السنوات المقبلة.